

الجدوى السياسية من خيارات السياسات المتعلقة بتحول الطاقة في الإمارات العربية المتحدة

براين إفرد وستيف غريفيثز وبول موليت
وامتنان المبارك وسغوريز سغوريدز وإتسونج تساي

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

حقوق النشر محفوظة (2017) لمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الوثيقة أو استخدامه بدون نسبته بشكل واضح وملئم للمركز.

ذكرت الإمارات العربية المتحدة إنها ترغب في التحول نحو نظام طاقة ذو كثافة كربون منخفضة، وذلك جزءاً من مساهمتها الوطنية المحددة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وباعتبار ذلك أحد الاستثمارات العديدة في مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا وتوليد الطاقة النظيفة. ومع ذلك، ونظراً لطبيعة النظام السياسي في الإمارات العربية المتحدة، الذي يتطلب توافق الآراء بين سبع إمارات مستقلة وذات سيادة نسبياً، فضلاً عن المصالح التجارية والمالية، فإنه ليس من الواضح على الفور أي أدوات السياسة التي قد تدفع دولة الإمارات لتحقيق تحول الطاقة سوف ستكون مقبولة وممكنة سياسياً. نطبق هنا مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي -وهي نموذج لعمليات صنع القرار الجماعي- لتقييم إرادة صناع القرار في دولة الإمارات للموافقة على مجموعة من بدائل السياسات المختلفة وتنفيذها.

تم بالفعل تنفيذ إصلاحات على برامج دعم الطاقة في الإمارات العربية المتحدة، ويبدو أن هناك إرادة سياسية كافية لاستمرار تلك الإصلاحات، لكن رفع أسعار الطاقة بشكل كبير يبدو غير ممكن سياسياً.

يبدو أن تسعير الكربون في الإمارات غير ممكن من الناحية السياسية، حيث يحتمل أنه لن يحصل على الإجماع المطلوب في مواجهة المتضررين من هذا النهج.

يبدو أن هناك إرادة سياسية قوية لتحقيق طموحات الطاقة المتجددة للإمارات. ومن الأمثلة على ذلك استمرار المناقشات المتعلقة بالطاقة الشمسية على نطاق المرافق التي أثبتت نجاحها بالفعل.

وبالمثل، يبدو أن هناك دعماً قوياً ومتزايداً للحفاظ على خطط الإمارات لتشغيل 5.6 غيغاواط من الطاقة النووية في العام المقبل، على الرغم من أن دعم مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه أمر غير مؤكد.

تبدو معايير كفاءة الطاقة -سواء كانت موجهة نحو القطاع التجاري أو السكني- بديلاً مجدياً سياسياً للمساعدة في خفض الطلب على الطاقة في الإمارات. وهناك إرادة سياسية متوسطة القوة تدعم هذا النهج للسياسة العامة.

من النتائج التي قد تثير الدهشة من هذه الدراسة هي الإرادة السياسية المحايدة إلى حد ما -وإن كانت لا تزال إيجابية- لدعم الغاز الطبيعي، بالنظر إلى الهيمنة الحالية للغاز الطبيعي في قطاع الطاقة في الإمارات.

من أصحاب المصلحة التوفيق بين دوافعهم وأولوياتهم المختلفة للتوصل إلى مجموعة من السياسات. وفي حالة عدم وصول صناع القرار الرئيسيين والسلطات التنفيذية إلى توافق حول أداة للسياسة، فإننا نعتبر أن هذه الأداة غير ممكنة سياسيًا. وعندما يصل صناع القرار والسلطات التنفيذية إلى توافق حول أداة للسياسة، فمن المرجح أن يتم اختيارها وتنفيذها على نحو فعال.

يطبق هذا البحث نموذجًا لعمليات صنع القرار الجماعي، ضمن مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي، لتقييم الجدوى السياسية لستة خيارات سياسية مختلفة يمكن أن تساعد في تحقيق جهود الإمارات العربية المتحدة لتغيير نظام الطاقة إلى نظام منخفض الكربون. نحن نأخذ في عين الاعتبار كل من البدائل السياسية الستة التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية تحول الطاقة في الإمارات:

■ تسعير الكربون

■ مصادر الطاقة المتجددة

■ الطاقة النووية

■ كفاءة الطاقة

■ إصلاح دعم الطاقة

■ الغاز الطبيعي

بالنسبة لكل صناع القرار الذين تمت نمذجتهم في هذه الدراسة، من المرجح أن يكون لكل منهم عدد من الدوافع المختلفة لخيارات السياسات. وستنعكس هذه الاختلافات إلى حد كبير في كيفية تعاملهم مع كل من الخيارات المحددة في هذه الدراسة. وفي حين أن بعض صناع القرار مدفوع بخفض تكلفة الطاقة، فإن البعض الآخر مهتم أكثر بالحد من التأثيرات المناخية المصاحبة لإنتاج الطاقة. وقد يميل صناع القرار الأكثر تركيزًا على الصعيد الخارجي لسياسات تستند إلى مفهوم أمن الطاقة، أو يتخذون موقفًا مشروطًا بفهمهم للجوانب الجيوسياسية والمصالح السياسية الإقليمية. وقد يكون للبعض الآخر من صناع القرار مصالح تجارية في أداة سياسية واحدة بالمقارنة مع غيرها، أو لديهم رغبة شخصية للتصويت لذلك.

إن الطريقة التي تختار بها الإمارات العربية المتحدة للمضي قدمًا بمزيج معين من السياسات لتحقيق تحول الطاقة تعتمد على كل من التأثير المتوقع للسياسات والتوافق السياسي المحتمل الذي يمكن تحقيقه من أجل تحديد السياسة وتنفيذها. وسيتعين على صناع القرار وغيرهم

بالتشاور مع مجموعة من 10 خبراء مختصين في هذا المجال، حددنا الجهات الفاعلة التي تعكس التركيبة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك صناع القرار والمؤسسات الحكومية وممثلي الصناعة والأعمال، بالإضافة لمن قد يستطيعون التأثير على صناع القرار. بعض صناع القرار نشطون على المستوى الاتحادي وكذلك في إمارة كل منهم، في حين أن البعض الآخر نشط على مستوى إمارته فقط. في المسائل الاتحادية مثل تسعير الكربون وإصلاح الأسعار، يكون لهذه الثنائية تأثير ضئيل - إن وجد. ووجدنا أنه لا يوجد حاليًا توافق في الآراء بشأن تسعير الكربون وإجماع إيجابي لصالح استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وإجماع غير مؤكد على أدوات السياسة المتبقية. وبعبارة أخرى، هناك عدم يقين ونقاش حول كل خيار من السياسات المطروحة هذه الدراسة.

محاكاة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي لكل خيار من خيارات السياسات أتاحت لنا تقييم الجدوى السياسية استنادًا إلى توافق الآراء بين أصحاب المصلحة نظرًا لمصالحهم وأهدافهم وأولوياتهم المختلفة. ويبدو أن تسعير الكربون غير ممكن من الناحية السياسية، استنادًا إلى توافق سلبي ضعيف في الآراء، يبدو أن كلا من مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية يدعمه توافق إيجابي في الآراء، وكفاءة استخدام الطاقة بصورة أقل، ولا يتمتع إصلاح دعم الطاقة والغاز الطبيعي إلا بتوافق إيجابي ضعيف. وفي جميع الحالات باستثناء تسعير الكربون، فمن الممكن أن نرى شكلًا من أشكال السياسة يطبق على نحو خفيف، ولكن من المحتمل أكثر أن تطبق الإمارات سياسات تختص بمصادر الطاقة المتجددة والنووية وكفاءة الطاقة على نحو أوسع.

عن المشروع

تطبق هذه الورقة -التي أعدت بالتعاون مع معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا- جزءاً من جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا، نموذجاً لعمليات صنع القرار الجماعي: مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي. وقد طور كابسارك تلك الأدوات كمنصة برمجيات مفتوحة المصدر، لدعم النمذجة وتحليل عمليات صنع القرار الجماعي. وتهدف مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي لتكون منصة قياسية لتحليل مشاكل المساومة ونماذج التصويت المعمم واتخاذ القرارات السياسية. ونعتمد استخدام هذه الأدوات لتضم فئة واسعة من عمليات صنع القرار الجماعي. تعتمد النماذج في مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي على رؤى الخبراء في موضوع صناعة القرار بطريقة منهجية ومتسقة. ومن ثم تساعد الباحثين على تحديد النتائج القابلة للتطبيق نتيجةً من النموذج.

رابط البحث:

[الجدوى السياسية من خيارات السياسات المتعلقة بتحول الطاقة في الإمارات العربية المتحدة](#)



www.kapsarc.org